

تقرير صادر عن البنك الدولي

"سياسات هيكلية لتعزيز فرص العمل والنمو"

سنواصل معالجة المعوقات الطويلة الأمد التي تعيق النمو في بيئة العمل (بما في ذلك الحصول على التمويل) والتنافسية، وسوق العمل، والحاكمة. سيساعد ذلك في زيادة واستدامة النمو، وخلق فرص عمل، وفي الوقت ذاته دعم استدامة الديون. وسوف تعزز هذه الإصلاحات تراكم رأس المال البشري والمادي، والانتاجية بشكل عام.

وتتضمن جهود الإصلاحات تلك ما يلي:

1. تحسين بيئة الأعمال سوف يساعد في تشجيع الاستثمار وتحفيز التنافسية، حيث ستركز الجهود في تلك الناحية على تخفيض تكاليف عمليات البدء بالعمل والعمليات التشغيلية من خلال تبسيط الإجراءات، وإزالة الخطوط الحمراء، وتوفير المزيد من إجراءات الحماية للمستثمرين، لجعل الأردن معبر دخول للمستثمرين (ومعظم تلك الجهود سوف تتم من خلال الوزارات المختلفة ذات العلاقة). والخطوة الأولى عند هذه المرحلة ستكون إطلاق الاجراء الواحد الجديد، نموذج التسجيل الواحد، والتصنيفات الموحدة للأعمال التجارية، وذلك مع نهاية شهر كانون أول 2016. ومن المتوقع أن يجعل هذا الأمر الشباك الاستثماري لهيئة تشجيع الاستثمار الاردنية مشغول بالكامل مع نهاية شهر حزيران 2017 (أحد المؤشرات). ومن المنوي أيضاً بحث إمكانية توظيف شركة استشارية خاصة دولية

لمساعدتنا في إعداد استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال بشكل عام. بهدف وضع الاردن ضمن أعلى خمسين دولة على قائمة إستطلاع الأعمال.

- سنقوم برفع مسودة مشروع "قانون تفتيش" إلى البرلمان يتضمن تسهيل إجراءات وعمليات التفتيش لعدد من دوائر التفتيش في الاردن (أحد المؤشرات) بما يسهم في تخفيف العبء عن القطاع الخاص والناج عن الازدواجية في المهام التفتيشية والزيارات التفتيشية غير المخططة، والتخفيف من حالات عدم التيقن، ومخاطر الأعمال من خلال إدخال أهداف مستندة إلى المخاطر، وزيادة الوعي لدى اصحاب الأعمال بشأن ضرورة التقيد بالمتطلبات. وسيحدد القانون نطاق تفتيش الجهات المسؤولة عن التفتيش بهدف التخفيف من الازدواجية، وتأكيد دور اللجنة العليا للتفتيش والاصلاح كمظلة وطنية للأعمال التفتيشية، وستنص القانون على حقوق ومسؤوليات المفتشين والقطاع الخاص، وتطوير الأدوات والاجراءات والممارسات لضمان الفعالية والعدالة والشفافية والمساءلة والاجراءات التفتيشية بالاستناد إلى الممارسات العالمية الفضلى.

- سنبداً بتحديد أولويات النواحي الرئيسية للإصلاح المؤسسي والتشريعي لتحسين مناخ الأعمال وإيجاد إطار عمل مساءلة لتنفيذ الإصلاح. وضمن هذا السياق سوف نقوم مع نهاية شهر كانون الأول 2016 بمراجعة إطار عمل التنافسية لضمان استقلالية الهيئات ذات العلاقة في رصد وترسيخ الممارسات الجيدة للسوق. حيث سيساعد هذا الجانب في إيجاد فرص متكافئة ويسهل استقطاب استثمارات جديدة.

- سنقوم مع نهاية شهر كانون أول 2017 بتعديل قانون ملكية العقارات من أجل تحسين إطار عمل الشفافية فيما يتعلق بملكية الأراضي وتسهيل الملكية الأجنبية للعقارات.

2. اصلاحات لتحسين عملية الحصول على التمويل، والتي ستساهم في توسيع عملية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها.

- ستبدأ مؤسسة الاقراض العمل في شهر كانون ثاني 2016، ويتوقع أن تشجع بتجميع تقارير الاقراض مع نهاية عام 2016، وعندما يبدأ عملها بشكل مكتمل، سوف تصبح مهياًة لتقييم الملاءة الائتمانية للمقترضين، وتسريع قرارات تقييم مخاطر الاقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- تطبيق قانون المعاملات المضمونة (مؤشر نهاية شهر آذار 2017)، سيحسن أيضا الحصول على التمويل بما في ذلك بما في ذلك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs، من خلال استخدام الأصول المنقولة كضمان.

- ونتوقع أيضاً أن يتم تبني مسودة قانون الافلاس (مؤشر نهاية شهر آذار 2017). ويجب أن تسهم هذه التعديلات في جعل القانون متوافق واعلى الممارسات من خلال توفير حماية ملائمة لحقوق المقترضين، ويضمن دخول غير مقيّد على نظام

الافلاس، وتصفية نفعية الشركات غير القابلة للحياة، إضافة إلى تحقيق مدى واسع من آليات إعادة الهيكلة/ إنقاذ الأعمال القابلة للحياة.

- البنك المركزي الأردني هو أيضاً يسير بالاتجاه الصحيح بنشره (مع نهاية شهر آذار 2017 دراسة شمولية تقيّم المستوى التفصيلي للاندماج المالي في الاردن) (مؤشر). وبناءً على مخرجات هذه الدراسة، سوف نقوم مع نهاية عام 2017، وبالتعاون مع الأطراف ذوي العلاقة والشركاء التنمويين بتطوير استراتيجية اندماج مالي. وستهدف هذه الاستراتيجية بشكل خاص إلى تعزيز الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك تعزيز الحصول على التمويل والمزيد من التطوير للبنية التحتية (مؤسسة الاقراض ونظام الدفع)، وتحسين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز محو الأمية المالية، وتوفير الحماية المالية للمستهلك.

3. سنقوم أيضاً بتحفيز خلق الوظائف من خلال إصلاحات سوق العمل الموسّعة، لدعم توظيف الاناث والشباب

- سنستكمل مراجعة استراتيجية التشغيل الوطنية لعام 2011، مع نهاية شهر أيلول 2016، بناءً على توصيات المراجعة الحالية المنفذة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وقد تضمنت المراجعات توصيات بشأن (1) معالجة المهارات غير المتطابقة من خلال تعزيز انخراط مجتمعات الأعمال المحلية في الحياة المدرسية (2) إطلاق امكانيات المرأة في سوق العمل ومن ضمنها توفير المزيد من ترتيبات

العمل المرنة وتعزيز تطبيق منافع الأمومة (3) وكما أشير في الرؤية 2025، إصلاح ممارسات التوظيف والتعويضات من خلال التحجيم الصحيح للخدمة العامة وإعادة هيكلتها.

● سنقوم بتطوير خطة عمل (مع نهاية شهر أيلول 2016) بناء على نتائج المسح المنفذ من قبل المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والمجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية. وسوف تتضمن الخطة تجديد العمل بالدوام الجزئي بهدف التخفيض في تكاليف ترخيص وتنظيم أنشطة الاستخدام المحلي، وتعديل قانون العمل بما يسمح بإيجاد مؤسسات كبيرة توفر الدعم المالي للموظفين عن رعايتهم لأطفالهم كبديل عن دور الحضانة، وإنشاء دور الحضانة العامة للموظفين من ذوي الدخل المحدود للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإتاحة الفرصة كذلك لتطبيق ساعات العمل المرنة. وسوف يتم العمل أيضاً في الحملات التوعوية العامة وتأسيس دور حضانة في كافة مؤسسات القطاع العام في نهاية عام 2017.

● والوصول إلى النقل العام الآمن والمخفّض التكاليف هو من ضمن أكبر التحديات التي تواجه عملية التوظيف. وسوف يتم طرح عطاء عام للقطاع الخاص (مع نهاية شهر كانون أول 2016) لوضع أنظمة نقل باصات ضمن عمان والمدن المحيطة. وبنوي كذلك تشغيل شبكة الباصات الالكترونية مع نهاية عام 2017.

● الدراسة الاكثيوارية الأخيرة التي نفذت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أشارت إلى أنه من أجل ضمان إستدامة نظام الضمان الاجتماعي سوف يحتاج الأمر الى

زيادة مساهمات نظام الضمان الاجتماعي، لتناسب ومنافع الضمان المجزية. ومن أجل تحفيز خلق فرص عمل وبشكل خاص بين الشباب والنساء سنقوم بتقييم، وبالتعاون مع مؤسسة الضمان الاجتماعي، تأثير التغييرات المحتملة في الضرائب المفروضة على الرواتب، وتحديد إصلاحات في مجال التعويضات للحفاظ على الموقف الاكتيوارى لمؤسسة الضمان الاجتماعي، وتحديد تأثيرات التغييرات المحتملة على ضرائب الرواتب، وتحديد اصلاحات التعويض الحدية للحفاظ على الموقف الاكتيوارى لمؤسسة الضمان الاجتماعي {مع نهاية شهر أيلول 2016}.

4. سنقوم بتعزيز الرقابة العامة لتحسين المساءلة العامة والحاكمية الرشيدة. وسنقوم مع نهاية شهر آب 2016 بدمج ديوان المظالم مع هيئة مكافحة الفساد ضمن هيئة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد. ستمنح الهيئة الجديدة صلاحية: إلزام الجهات ذات العلاقة تنفيذ توصياتها، ومتابعة التقدم في معالجة الشكاوى والتظلمات، من خلال- تطوير آلية إنصاف مركزية يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في تحسين نزاهة الخدمة العامة، وتوزيع الخدمات، والحاكمية الرشيدة، ومكافحة الفساد. وسوف نقوم أيضاً بتحسين المشتريات العامة من خلال المصادقة على إطار عمل قانوني موحد وتشكيل لجنة/ وحدة تنظيمية {بنهاية شهر آب 2016}، وسوف تكلف هذه اللجنة القيام بمهمة تطوير السياسة الشرائية، ومهام التفتيش، ومتابعة نظام إدارة الأداء ، وتطوير آلية للشكاوى، وتأسيس البوابة الإلكترونية الموحدة، وإدارة تطوير القدرات.

5. الاجراءات الكفيلة بتحسين التنافسية سوف تساعد في دعم النمو . تبسيط قواعد المنشأ للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في تموز 2016، يوفر فرصة هامة لتنوع أسواقنا وتوسيع خليط منتجنا. وبدعم من البنك الدولي، سوف نقوم بتطوير ونشر مع نهاية شهر حزيران 2017، استراتيجية تنوع صادرات للاقتصادات المتقدمة للإسهام في معالجة إنخفاض حصة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي إلى 20% في عام 2015 من أصل 36% في عام 2008. ستستعرض هذه الاستراتيجية بشكل خاص، احتمالية تنوع خليط المنتجات وزيادة حضورها في الاقتصادات المتقدمة. وسوف نعزز جهودنا أيضاً باتجاه تخفيض تكلفة القيام بالأعمال، وخلق فرص متكافئة بهدف مساعدة رجال الأعمال على المنافسة في الاسواق الدولية.

ترجمة : نادرة ابراهيم الطيان

وحدة التعاون الدولي

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

1017/3/17